



المنتدى العالمي الرابع لقادة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



أرمينيا سيبي، كولومبيا

20 سبتمبر 2011

تقرير الرئيس

مقدمة

عُقد المنتدى العالمي الرابع لقادة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم الثلاثاء 20 سبتمبر 2011 في المركز الثقافي للمؤتمرات في أرمينيا سيبي، كولومبيا، وقد عُقد المنتدى قبيل الندوة العالمية لمنظمية الاتصالات (GSR) التي عُقدت في الفترة 21-23 سبتمبر 2011 في نفس المكان ونظمها مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد بالتعاون مع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات في كولومبيا (CRC).

وترأس المنتدى السيد أورلاندو آيا، نائب رئيس شركة ميكروسوفت ورئيس شعبة الأسواق الناشئة وكبير الخبراء الاستراتيجيين في مجال التنافسية الوطنية.

الجلسة الافتتاحية: المشهد التنظيمي الآخذ في التطور

ضمت الجلسة الافتتاحية التي أدارها وترأسها السيد أورلاندو آيالا سعادة السيد دييغو مولانو فيغا وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كولومبيا، والسيد كارلوس لوبيز بلانكو، مدير المكتب الدولي بشركة Telefonica والسيد بترو ياتشوك، رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم الاتصالات في أوكرانيا، والسيد براهما، انو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد.

وه مدت الجلسة الافتتاحية الأجواء لمناقشات أكثر تفصيلاً في الجلسات اللاحقة بالتركيز على الكيفية التي تشكل بها الاتجاهات الرئيسية المشهد التنظيمي مع مناقشة دور تنظيم الاتصالات وعلى استكشاف العلاقة المتغيرة بين الصناعة والمنظمية.

وفي كلمته الافتتاحية أمام نحو 500 مشارك تقريباً، عبّر السيد أورلاندو آيالا بداية عن شكره لكل من الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات في كولومبيا على تشريفه بتس جلسات المنتدى وذلك قبل أن يقوم بتمهيد الأجواء بالتعليق على أهمية دور المناقشات لكل من الصناعة والمنظمين على السواء بما يعود في النهاية بفوائد عظيمة على المجتمع مع التأثير على عالم المتحضر بوجه عام. وقد أكد على أهمية التكنولوجيا، حيث تطرّق إلى الطبقات الثلاث للبنية التحتية الأساسية، وهي الأجهزة الموصولة سحائباً والتطبيقات والتقارب الضروري مع قضايا السياسات والحاجة إلى تنظيم يتسم بالذكاء لضمان توفير مستقبل ناجح ومستدام لعملية توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد مداخلة مختصرة من السيد براهيما سانو اغتمت فيها الفرصة لكل يشرح النسق الجديد للاجتماع ويكرر شكره لكولومبيا على عقد الندوة العالمية لمنظمى الاتصالات والمنتدى العالمي لقادة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الأمريكتين للمرة الأولى، افتتح سعادة السيد دييغو مولانو وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكولومبيا الاجتماع رسمياً .

ورداً على سؤال من الرئيس بشأن الاتجاهات التي تشكل السياسات العامة، كّد السيد بترو ياتشوك على آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الناتج المحلي الإجمالي وضرورة مواصلة الجهود لنشر استعمال النطاق العريض والنفاز إليه على الصعيد العالمي . وقد تناول بالشرح العمل الجاري حالياً في أوكرانيا تحقيقاً لذلك مثل العمل مع القطاع الخاص والحد من المعوقات الإدارية والاستثمار الجيد للموارد المحدودة وتويز الاعتمادات، إضافة إلى التركيز على الحلول المحتملة لمشكلات التكنولوجيا في المستقبل مثل الحوسبة السحابية وتخزين البيانات .

وشرح سعادة السيد دييغو مولانو فيغا الوضع في كولومبيا في الماضي والوضع حالياً، مع التأكيد على ما تم من دعوة جميع أصحاب المصلحة للمشاركة في وضع سياسات وتشريعات جديدة وتنفيذ خطة وطنية للنطاق العريض وكيف أصبح المستعملون ينتجون المحتوى وكيف يمكن حماية هؤلاء المستعملين وما أنتجوه من محتوى، على أن يتم في الوقت ذاته تعزيز إنشاء دائرة فعالة للعرض والطلب مدعومة بالحواف .

واتفق السيد كارلوس لوبيز بلانكو مع ما تم التعبير عنه من تعليقات، وأضاف بأن المشغلين يواجهون أيضاً التحديات المتعلقة بالتقارب وتوفير الاعتمادات المطلوبة والحوسبة السحابية والخصوصية ولأمن وحقوق الملكية الفكرية . وشار كذلك إلى أهمية التنظيم في تحقيق نتائج إيجابية لهذه القضايا .

وخلال المناقشات التالية بين المنصة والحضور، أُضيف إلى ما سبق أن التوصل إلى حلول لمواجهة هذه التحديات يقع في صميم اهتمام كافة الحضور في الاجتماع خاصة الحضور من البلدان النامية، وأنه لا يمكن التوصل إلى هذه الحلول إلا من خلال العمل يداً بيد وعن طريق استعمال التنظيم الذكي كأداة ناجحة . وتطرق النقاش إلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكان الوضع في كولومبيا بمثابة دليل على كيف أدى اهتمام الحكومة بالنطاق العريض إلى دفع هذه الشراكات . كما تمت الإشارة إلى أن ذلك يعكس التغير الأساسي في نموذج الاتصالات، حيث أصبح التقسيم إلى قطاعين عام وخاص أمراً ضابياً . وتحتاج الصناعة إلى تضافر الجهود من أجل الوصول إلى مسار مسؤول في استخدام التكنولوجيات الجديدة من أجل تمكين النمو الاجتماعي والاقتصادي مع إدراك التحديات الخاصة بالأمن السيبراني والخصوصية واستقلالية البيانات . وتم التأكيد على أنه لا يمكن، بل لا ينبغي القيام بأي من ذلك بدون المشاركة النشطة والانخراط الكامل لمستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

الجلسة : الضرائب

أدار الجلسة الدكتور وينفريد مو ، زميل منتسب بمركز الإدارة في إطار التنظيم في مدرسة رويك لإدارة الأعمال، جامعا رويك .

وكان المتحاورون : السيد مختار فال، رئيس شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات، والسيد توم فيليبس ، كبير موظفي الشؤون الحكومية و تنظيم، رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) ، والسيد دومينيك فيرغ، مدير العلاقات المؤسسية، فرانس تليكوم، والسيد جان لويس بيه مينغ، مدير عام، وكالة تنظيم الاتصالات، الكاميرون .

وقدم الدكتور وينفريد موه عرضاً بشأن الضرائب على خدمات الاتصالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ورأى في عرضه أن تصنيف منتجات الاتصالات وخدماتها كسلع كمالية في بعض البلدان ومن ثم فرض ضرائب عليها يؤثر بالسلب على تنمية هذه الصناعة على الرغم من أهميتها بالنسبة إلى نمو والتنمية في مجال الاقتصادي لجميع البلدان . ويخضع قطاع الاتصالات عادة لضرائب خاص " تتضمن، على أقل تقدير، صندوق الخدمة الشاملة الذي يمكن اعتباره بمثابة نوع من أنواع الضريبة عند استعماله في تمويل قطاعات أخرى . كما تناول قضية تكلفة تحصيل الضرائب والتي تستحوذ عليها شركات

لتشغيل في بيئة تتسم بالتنظيم والمنافس . ومن شأن وجود نظام رفيع ومتقدم للمراجعة داخل هذه الشركات أن يسهل من عملية تحصيل هذه الضرائب ومن ثم يسهل وصول السلطات المالية الوطنية إليهم . ومع ذلك، سينعكس تأثير الأعباء الضريبية كذلك على جودة الخدمات، وقد يكون له تداعيات غير متوقعة مثل دخول أجهزة غير مرخصة إلى السوق .

ومن منظور شركات التشغيل، قدم السيد توم فيليبس إطلاقة على اتجاهات الضرائب وأثرها على المستهلكين وعلى الصناعة، وأكد على الأثر السلبي الذي يمكن أن تُحدثه الضرائب على الاستثما . وتُظهر إحصاءات رابطة GSM أنه، بوجه عام، كلما زادت الضرائب زادت معوقات دخول أطراف جديدة إلى السوق . وشدد على ضرورة النظر إلى العائد على الاستثمار الرأسمالي بدلاً من مجرد استعمال الربح كمؤشر، وأن مستويات الاستعمال والتغلغل والاستهلاك والإيرادات الضريبية ستزيد جميعها في ظل سياسات تحدُّ من الضرائب على الاتصالات .

وتناول السيد مختار فال مسألة أهمية لوائح الاتصالات الدولية، وعرض الأساس المنطقي لمراجعتها ووتيرة هذه المراجعة مع عرض مقتضب للعمليات التحضيرية للمؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الدولية (WCIT-12) المزمع عقده في دبي في ديسمبر 2012 . وبالنسبة إلى موضوع الضرائب، أكد على دور الاتحاد في مساعدة البلدان في وضع نماذج لتسعير خدمات الاتصالات وإجراء تحليلات للتكلفة، وفي تقديم المشورة والتوصيات بشأن مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة .

وأشار السيد دومينيك فيرغ إلى تأثير شركات التشغيل بشدة من الضرائب، وأشار إلى أنه نتج عن هذه الممارسة وجود ما يصل إلى 50 ضريبة مختلفة في بعض البلدان . وتُعد شركات التشغيل هدفاً سهلاً لسلطات الضرائب، وتدفع هذه الشركات في بعض البلدان الأوروبية نحو 2 ملياراً يورو ضرائب سنو . وعلى الرغم من أن فكرة الضرائب ليست هي المُعضلة في حد ذاتها، فإن أثر فرض ضرائب مجحفة على الاستثمارات، خاصة في المشروعات التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لتحقيق النجاح، كما هو الحال في النطاق العريض، أمر لا لیس في . ويمكن من خلال سياسات ضريبية متوازنة من خلال تنظيم هذه العملية تحقيق منافع على المدى الطويل من الاستثمارات بدلاً من مكاسب مالية قصيرة الأمد .

وناقش مشاركون من مقاعدهم في القاعة أسباب فرض هذه الضرائب المجحفة على قطاع الاتصالات . وتُعد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفاً سهلاً، حيث يسهل التحصيل وتدقق الأساليب المحاسبية بشكل جيد، كما تحكم الضرائب فيها سياسات مالية قصيرة الأمد على النقيض من المنظور طويل الأمد للاستثمارات الرأسمالية اللازمة لمشروعات على غرار النطاق العريض . إن من شأن وجود نظام ضريبي يفرض معدلات عالية من الضرائب أن يعوق الإنتاج . كما أن تحويل الموارد عن طريق الضرائب الإضافية عملية لا تعود بالفائدة الكاملة دائماً على الدولة التي لا تتحصل في بعض الحالات إلا على نسبة مئوية زهيدة . ويمكن للمنظمين القيام بدور في معالجة تفاوت أسعار إنهاء المكالمات وما يتحصل عليه المشغلون من رسوم من خلال إطار يوفر الحماية لمكاسب وإيرادات القطاع وحماية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حروب الأسعار التي تقلل من الأرباح التي تجنيها البلدان .

وأخى مدير الجلسة النقاشات بالإعلان عن أن للضرائب تأثير مباشر على التنمية والنمو الاقتصادي، وأن بالإمكان التشجيع على رفع جودة الخدمات من خلال نظام ضريبي مستقر وشفاف .

الجلسة 1 : روح المبادرة والابتكا - تطبيقات وخدمات جديدة تدفع عجلة النمو في المستقبل

تولى إدارة الجلسة الدكتور ميخائيل لبيسة ، أستاذ مساعد، مدرسة سام نون للشؤون الدولية ومدرسة الحوسبة التفاعلية، معهد جورجيا للتكنولوجيا .

وكان المتحدثون : السيد كارلوس ريبيلون، مفض بلجنة تنظيم الاتصالات، كولومبيا والسيد ليزلي مارتينكوفيتش، مدير الشؤون التنظيمية الدولية، شركة Verizon ، والسيد سيليدونيو فون واتينو، مدير الشؤون العمومية، منطقة أمريكا الوسطى واللاتينية، شركة Alcatel-Lucent .

و: ف الدكتور **ميخائيل** (. **بيست** الابتكار بأنه استحداث اكتشاف ما وما يترتب عليه من آثار اجتماعية أو اقتصادية . ويمكن توضيح الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدد من براءات الاختراع المسجلة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وعند قياس أثر هذه الابتكارات على الاقتصاد، فإن الأثر الابتكاري لتغلغل النطاق العريض المقاس بعدد براءات الاختراع المسجلة يسبق بكثير خدمات أخرى في عصر الابتكار . ومم يؤسف له أن براءات الاختراع لا تستخدم عادة لتشجيع الابتكار؛ حيث تستعمل بعض عمليات تسجيل البراءات لأغراض حمائية ضد المنافسين أو الحصول على رسوم ترخيص دون الإسهام في مجموعة ابتكارية أو عدم تسجيل الابتكار، في ظل ظروف أخرى، خاصة في البلدان النامية . ويتيح النطاق العريض للابتكار الفرصة لطرح منتجات مبتكرة، مثل الهاتف المتنقل، لمواءمتها مع الاحتياجات المحلية ثم استيعابها بعد ذلك للتوصل إلى استعمالات مبتكرة أخرى، ثم نشرها على الصعيد المحلي، وبعد ذلك تصديرها في النهاية . ويمكن لبعض دعائم السياسة العامة دعم الابتكارات الممكنة للنطاق العريض : التمويل المباشر للبحوث والتطوير والتعليم وتطوير الجامعات والمؤسسات الأكاديمية وفكرة المحتوى المفتوح والشبكات المفتوحة والحياد التكنولوجي والخدمى والشبكي عبر شبكة الإنترنت . كل ذلك يوفر خيارات أكبر ومزيد من المنافسة والابتكار . وهذه المجالات الخمسة للسياسة العامة لا تعمل بشكل منعزل وعلى صانعي السياسات تنفيذها في إطار نظام وطني للابتكار . وحتى إذا كان عدد قليل فقط من البلدان ينتج غالبية المعارف والابتكارات العلمية العالمية، فإن بإمكان بلدان أخرى دفع عجلة الابتكار عن طريق نشر النطاق العريض كأداة تمكينية للابتكار .

وأكد **لسيد كارلوس ريبيلون** على الدور المتغير للمنظمين الذين يواجهون حالياً مشكلات تنظيمية جديدة تحتاج إلى حلول جديد . حيث يهتم المنظمون في الوقت الحاضر بقضايا جديدة مثل فتح أسواق جديدة والمنافسة بين الأطراف الجديدة المنضمة إلى السوق وما يترتب على ذلك من القضايا الخاصة ببراءات الاختراع واستعمال حقوق الملكية الفكرية . وتوفر الإنترنت إطاراً جديداً للابتكار يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وتنشأ الحاجة إلى تدابير حمائية في ظل السوق المفتوحة والتنافس . لقد تغير الوضع مع الإنترنت، حيث أصبحت هناك حاجة إلى أدوات وأجهزة جديدة لتمكين الابتكار، كما ينبغي الإقرار بأهمية وجود تشريعات بخصوص براءات الاختراع في البلدان النامية لاستحداث ابتكارات بدلاً من نسخ الابتكارات من العالم المتقدم .

وتحدث **السيد ليزلي مارتينكوفيتش** من منظور القطاع الخاص والمشغلين، وأكد على أهمية وضع مجموعة واضحة ومتسقة من السياسات من جانب الحكومات والمنظمين المستقلين الذين طلب توفيرهم لكي يعملوا كخبراء في قضايا الملكية الفكرية لأداء دور رئيسي في عملية الابتكار . وتحتاج التغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا إلى بيئة تنظيمية واضحة وشفافة ومسؤولة ووجود المنظم المسئل ضروري للخوض في القضايا الرئيسية بسرعة . وتعتبر حقوق الملكية الفكرية من الأمور الأساسية في هذا الميدان، ويتعين على المنظمين توجيه صانعي السياسات بشأن هذه القضية لدفع التجارة وتسهيل الاستثمار الأجنبي . وينبغي تبني الحياد التقني ضمن أفضل الممارسات، حيث إنه ضروري لإبراز طلبات المستهلكين على أكمل وجه، وهو مهم على نحو خاص من أجل وضع قواعد مرنة للטיפול للاستفادة من التغيرات السريعة في الفضاء اللاسلكي . وتم التأكيد على أن الدور الهام للتعليم والرعاية بالنسبة إلى تطوير روح المبادرة والابتكار يقترن بتوفير نفاذ أكثر فثاحاً للمحتوى من أجل إقامة مجتمع قائم على المعرفة في المستقبل .

وذكر **السيد سيليدونيو فون واتينو** أن هناك علاقة متبادلة بين المبادرة والابتكار، وأن الإنترنت أقامت توصيلات علمية وأنا بحاجة إلى إتاحة الابتكار أياً كانت التكنولوجيا مع ضمان توفر النطاق العريض في كل مكان وزمان لفتح الباب أمام تطبيقات جديدة ومحتوى يتسم بالثراء . لذا : تُعدُّ الحيادية هامة ويتعين إدارة الشبكات على أساس هذه الحيادية لكي تعمل على الوجه الأمثل . ويحتاج المستعملون إلى التمتع بالنفاذ بدون إقصاء، لذا فإن توزيع النفاذ من الأمور الهامة إلى حد كبير . وفيما يتعلق بالابتكار والرعاية يواجه المصنعون مشكلات للكشف عن أعمالهم عندما لا تتوفر حماية لبراءات الاختراع وحقوق النشر . وتحتاج البلدان النامية إلى إطار سياساتي وقانوني للاستفادة من الابتكار على أكمل وجه . وللحكومات دور أساسي في التوفيق بين المدارس والسلطات العامة وتمكين المستعملين بإكسابهم مهارات استعمال الخدمات المتاحة .

ورداً على أسئلة من المتلقين في القاعة بخصوص العلاقة بين استقلالية المنظمين وقضايا حقوق الملكية الفكرية والنفاذ في المناطق الريفية والقطاع غير الرسمي والابتكار، أشير إلى أن على المنظمين التركيز على التغييرات المحتملة على أطر العمل الخاصة بهم ليس فقط لضمان الاستقلالية ولكن أيضاً للنهوض بالابتكار والاستفادة من . ويمكن للبلدان المتقدمة تقديم العون، لكن ينبغي للبلدان النامية البدء في تقديم مصادر خاصة من الابتكار . وبالنسبة إلى لمنظمين، فإن وجود خبراء مستقلين وتقنيين من الأمور الحاسمة، كما أن حماية حقوق الملكية الفكرية ضروري لتشجيع مزيد من التطوير والابتكار .

الجلسة 1 : تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية في البيئة التنظيمية

أدار الجلسة الدكتور **ميخائيل غيسن** ، رئيس مؤسسة البحوث الكندية في قانون الإنترنت والتجارة الإلكترونية، جامعة أوتاوا، كلية الحقوق .

وكان المتحدثون : السيد إيريك لوب، نائب رئيس الشؤون الخارجية الدولية، شركة AT&T والسيد جورج سيلفا لوجان، مدير عام شركة ميكروسوفت، كولومبيا، والسيد وان غيرتساكوف، رئيس دائرة الأسواق الجديدة الأمريكية اللاتينية، شركة Google والسيد هاي ينغ وانغ، رئيس مكتب التسويق، شركة Iuawei Technologies .

وقال السيد **ميخائيل غيسن** إن هناك ثلاثة أساليب مختلفة يمكن للمنظمين التأثير من خلالها على قضية وسائل الإعلام الاجتماعية : عن طريق تناول الجوانب القانونية؛ وعن طريق استعمال وسائل الإعلامية وعن طريق دراسة كيفية استعمال أصحاب المصلحة المختلفين لوسائل الإعلام الاجتماعية . والنمو غير المسوق في منصات وسائل الإعلام الاجتماعية والتي تضم أكثر من مليار مستعمل من كافة أرجاء العالم والتي أصبح يستعملها بكثافة جيل جديد من مستعملي الإنترنت، هذا النمو أصبح مدفوعاً بظهور الأجهزة المتناقلة . وأصبحت هذه الظاهرة عنصراً اقتصادياً رئيسياً له نظام إيكلوجي متكامل من الابتكارات في مجال الخدمات والتطبيقات، ولم يعد هذا النمو قاصراً على المستعملين من أمريكا الشمالية، بل أصبح يتعلق بعدد كبير من المستعملين من كافة أرجاء العالم، مع ظهور أثر جديد لهذا النمو مؤخراً على القضايا السياسية . وقد أصبحت الشبكات الاجتماعية الآن محلية وشائعة بين الشباب في كافة البلدان . ويتعين على المنظمين الإقرار بأهمية منصات وسائل الإعلام الاجتماعية بوصفها آلية يمكنهم من خلالها الوصول إلى المستعملين وأصحاب المصلحة، بيد أن هذا الأمر يستلزم في الغالب ثورة حقيقية يقوم بها المنظمون على أنظمة الترخيص والتخويز . ويمكن استعمال منصات وسائل الإعلام الاجتماعية لزيادة الوعي، غير أن هناك شواغل في بعض الحالات من انتهاك قوانين الخصوصية الحقوق القانونية كأن تتاح البيانات والمعلومات الشخصية لأطراف ثالثة مثلاً . ولهذا، تُعد القضايا المتعلقة بالحوسبة السحابية مثلاً اهتمام متزايد من جانب المنظمين .

وتطرق السيد **إيريك لوب** إلى ظاهرة وسائل الإعلام الاجتماعية بصورة إيجابية من حيث قدرتها على تقديم مساهمات إيجابية . فقد ساهمت وسائل الإعلام الاجتماعية في التطورات السريعة التي طالت الأجهزة والخدمات من الجهاز إلى الشبكة ومن الاتصالات الثابتة إلى النطاق العريض المتناقلة وصولاً إلى فكرة تيسرها من أي جهاز في أي وقت ومن أي مكان . وقد نتج عن هذه الاتجاهات تحديات وقضايا جديدة مثل الخصوصية وإدارة المعلومات والقضايا المتعلقة بالتكاليف والتسويق والطبيعة التعاونية لهذه المنصات في نظام إيكلوجي تنافسي يلزم الأسواق والبيئة التنظيمية بتبني سياسات ديناميكية لمواكبة هذه التحديات .

وقال السيد **جورج سيلفا لوجان** إن التكنولوجيا أداة تكافؤ عالية ذات تأثير اقتصادي على الجميع . فحتم إذا كان النفاذ إلى الإنترنت لا يمنح للجميع بصورة متكافئة، فإن التكنولوجيا الجديدة مثل الحوسبة السحابية ستيسر هذا الأمر في المستقبل . وينبغي للمنظمين أن يستندوا إلى مبادئ تسهيل مواءمتها وينبغي له أن يكون إلى ممارسات ومعايير على أحسن ما يكون يُقر بها القطاع العام والخاص على السواء . ويُعد التنظيم الذاتي والشفافية من الأمور الأساسية للقطاع الخاص في هذا الصدد، خاصة بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة العالمية، حيث يمثلان ضرورة لكي يتسنى للأسواق والمنظمين العمل مع .

وسلط السيد **دان غيرتساكوف** الضوء على أهمية مدى انفتاح المنظمين وسرعة تلبيتهم بالنسبة إلى شركات مثل غوغل (Google) خاصة عند تحديد أماكن مراكز الحضور . لقد تغير استعمال الإنترنت دراماتيكياً منذ بداياته عام 1988 وصولاً إلى وسائل الإعلام الاجتماعية الحالية، وقد استوعبت بعض البلدان هذه التغيرات دفعة واحدة وبما كانها الاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها في أماكن أخرى عند التحول إلى سياسات مستقلة وبيئة تيسيرية . ويجري استعمال تكنولوجيا وسائل الإعلام الاجتماعية في بعض البلدان لأغراض سياسية . وأثر هذه التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي ضخماً إلى حد كبير، إذ يُقدَّر بنحو 850 مليار دولار أمريكي، كما أن كل وظيفة تُفقد من جراء التغيرات التي أفرزتها الإنترنت، تتولد مقابلها وظيفتان جديدتان .

وأشار السيد هاي ينغ وانغ إلى مدى التغييرات التي أفرزتها وسائل الإعلام الاجتماعية وآثارها، خاصة بالنسبة إلى جيل الشباب المعنى باستحداث وتوزيع واستهلاك الخدمات . كما أكد على التحول من النفاذ عبر الحواسيب الشخصية أو المكتبية إلى النفاذ عبر الأجهزة المتنقلة وكيف أدى ظهور منصات وسائل الإعلام الاجتماعية إلى بروز الحاجة إلى بنية تحتية جديدة مبتكرة ومنخفضة التكلفة ويُعوّل عليها، غير أنه أدى في نفس الوقت إلى وجوب التصديّ لقضايا مثل الخصوصية والأمن والامتثال التنظيمي، لأسباب ليس أقلها أن هذه الوسائل تقوم في الأساس على الحوسبة السحابية .

وتساءل مشاركون من مقاعدهم في القاعة عن أثر نمو وسائل الإعلام الاجتماعية في البلدان النامية وعن التحديات التي تواجهها بعض البلدان . فإذا كانت هناك بعض البلدان المتأخرة في هذا المضمار حالياً، فإنها ستستفيد من خبرات الآخرين في القضايا الحيطية بوسائل الإعلام الاجتماعية، بيد أن هذه الظاهرة تستند إلى الطبيعة والهولوكيات البشرية وهذه هي القوة الدافعة لنموها على الصعيدين المحلي والعالمي . وعلى الرغم من أن الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة في بعض البلدان من شأنه أن يبطئ من وتيرة هذا النمو، فإن الطلب سيدفع بالنمو، وهي فرصة لهذه البلدان لكي تعيد ترتيب أوضاعها في عصر المعلومات . وفيما يتعلق بدور العوامل البشرية والعاطفية والمعنوية، فقد رأى المشاركون أن هذه الالية والتكنولوجيا ما هي إلا أداة ينبغي استعنها للارتقاء بالإنسان . ولا تُحل بعض المشكلات التي تفرزها أي تكنولوجيا جديدة في آخر الأمر إلا من خلال التكنولوجيا نفسها، كما أن بعض قضايا ومسؤوليات استعمالها تظل محصورة في محيط الأسر . كما تؤثر وسائل الإعلام الاجتماعية على الأسواق وعلى مآلي المنتجات من حيث إنفا وسيلة كينية للأفراد والمستهلكين، بما يؤدي إلى مجتمع أكثر تعاونية .

الجلسة الختامية : الختام

عرض السيد أورلاندو آيالا نتائج المناقشات التي جرت خلال هذا اليوم . وأشار إلى أن أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنظّمون ودوائر الصناعة والمستعملون في حاجة إلى تنهج عالمي لمواجهة التحديات التي يواجهها القطاع، مع التأكيد على أهمية وجود حوار مفتوح راق يضم أصحاب المصلحة المتعددين . ومدى أهميته للتوصل إلى هذه الحلول وضرورة أن تصب نتائجها في صورة شراكات بين القطاعين العام والخاص . وأشار إلى أنه سيكون على كافة الأطراف الفاعلة إعادة النظر في أدوارها وتحديد أوجه جديدة للتأزر للتصدي للتحديات الأساسية التي تواجهها الصناعة . كما أشار السيد آيالا إلى أهمية المادة وضرورة توفير الوضوح والدقة في كافة الأمور الضريبية والدور الأساسي الذي سيكون على التعليم الاضطلاع به . واحتتم بالتأكيد على قدرات الفرص الجديدة التي توفرها الشبكة، مثل ظهور الشبكات الاجتماعية كأداة لتحسين التواصل وتعزيز الأعمال التجارية وفرص التنمية .

وتوجه السيد براهيم سانو في كلمته الختامية بالشكر إلى السيد أورلاندو آيالا على رئاسته الممتازة وإلى جميع المشاركين على ما جرى تبادلته من آراء وأفكار قيّمة وحفازة وثري . وأشار إلى أن القطاع يقود الابتكار والتكنولوجيا ونماذج الأعمال التجارية وأن الحكومات وهيئات التنظيم تقوم بدور رئيسي من خلال سياسات وتنظيم يتسمان بنظرة تطلعية مما يعود بالفائدة على المجتمع ككل . من خلال تعاون ناجح بين القطاعين العام والخاص . وبالإضافة إلى ذلك، شجع صانعي السياسات على الاستفادة من أفضل الممارسات والمدئ التوجيهية الصادرة عن الندوة العالمية للمنظمين، واحتتم بتوجيه الشكر إلى رئيس المنتدى ومديري الجلسات وحكومة كولومبيا وإلى السيد ديبغو مولانو والسيد كريستيان لوزكانو وإلى الرعاة .

وبعد أن كرر شكره لجميع المشاركين والشركاء في تنظيم الاجتماع، احتتم السيد كريستيان لوزكانو بأن الحوار بين القطاعين العام والخاص لم يعد مجرد مسألة هامة بل هو حاجة أساسية وملحة من شأنه تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وهنأ السيد هيكتور هويوز، المدير الإقليمي للاتحاد لمنطقة الأمر يكتين كولومبيا على استضافتها للحدث في منطقة الأمر يكتين للمرة الأولى، وكذلك المشاركين على عزمهم وما أظهروه من روح وثابة مبادرة، وأشار إلى أن مناقشات هذا اليوم لم تكن إلا بداية ويتعين استمرارها من أجل تنمية القطاع .

واحتتم السيد كريستيان لوزكانو رسمياً المنتدى العالمي الرابع لقادة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .